رؤى

تحديات التنشئة الاجتماعية في زمن العولمة

د. إدريس لكريني

تعدّدت وتباينت التعريفات التي طرحها الباحثون والمهتمون بصدد مفهوم التنشئة الاجتماعية، بين من اعتبرها بمثابة تفاعل اجتماعي يقوم على تزويد الفرد بمختلف القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع، بما يضمن بقاءها واستمرارها، التي تمكنه من القيام بأدوار اجتماعية، واكتساب شخصيته، وبين من رأى فيها تلك العملية التي يكتسب من خلالها المرء هويته الشخصية تدريجياً، والتي تمكنه من التعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، ويتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية بالشكل الذي يصبح معها عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين.[1]

إن التنشئة الاجتماعية هي عمليّة ديناميّة تستهدف إضفاء الطابع الإنساني على شخصية الفرد. فهي عملية تعلّم وتعليم وتربية، تقوم على الاتصال والتفاعل الاجتماعي، كما تحيل إلى «اكتساب الفرد (طفلاً، فمراهقاً، فراشداً، فشيخاً) سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته، والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية».[2]

وإذا كانت التنشئة الاجتماعية تنبع في مجملها من خصوصية المجتمع وقيمه ومبادئه المختلفة؛ مع الانفتاح على كل ما هو إنساني نبيل وبنّاء في هذا الشأن؛ فإن الهامش المتاح للقنوات التقليدية المرتبطة بهذه المهمّة (الأسرة؛ المدرسة؛ المسجد ...)؛ أصبح يضيق بفعل التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية الدولية في العقود الأخيرة؛ وما رافقها من بروز قنوات حديثة أخرى عابرة للحدود؛ تروّج لقيم اجتماعية ولثقافة «معولمة» تصل حدّ التناقض أحياناً ... ما عقّد من مهام هذه التنشئة.

أولاً. التنشئة الاجتماعية في مهب العولمة

تتركز أهداف التنشئة الاجتماعية في تنمية شخصية الفرد وتطوير قدراته العقلية، ومنحه الثّقة في نفسه من خلال الإسهام في تكوين سلوكه الاجتماعي، ودفعه نحو التكيف الإيجابي مع محيطه المجتمعي، والإسهام في بلورة سلوكيات اجتماعية وميولات نفسية مقبولة ومرغوب فيها، تتواءم والضوابط والقيم الاجتماعية والروحية التي يؤمن بها المجتمع.

إنها عملية منظّمة ومستمرة، تقودها مجموعة من القنوات

التي ينهل بعضها من القيم الاجتماعية التقليدية، والبعض الآخر من القيم الحديثة. وتتوخى إعداد الفرد طيلة مراحل حياته، ليكون كائناً اجتماعياً، من خلال التربية والتلقين والتعليم، وبواسطة مجموعة من الرسائل والتوجيهات والقيم الاجتماعية بكل مضامينها الثقافية والروحية والفكرية والنفسية.[3]

وهي مهمّة من المفترض أن تساهم في بلورتها مجموعة من القنوات، سواء تلك التي يجد الفرد نفسه بداخلها تلقائياً كالأسرة والمدرسة، أو تلك التي تتاح له فيها إمكانية الاختيار كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب والنوادي الثقافية والرياضية.

شهد العالم في العقود الثلاث الأخيرة مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي طرحت عدداً من التحديات والتهديدات المتباينة في أبعادها الداخلية والخارجية؛ بعدما انهار الاتحاد السوفييتي، وانتهت الحرب الباردة، وانفردت القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير الشؤون الدولية، والترويج لأنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وهو ما وفّر الأجواء والظروف المناسبة لظهور العولمة باعتبارها مجموعة من العمليات والسلوكيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية؛ التي يقودها الغرب «القوي والمتفوق»، ويستهدف من خلالها نشر ثقافة أحادية تسهم في تغريب الشعوب غير الغربية، أو إعادة صياغة ثقافتها بمحددات جديدة؛ من خلال الترويج لمفاهيم غربية وتكريسها دولياً كمفهوم الديمقراطية الذي يربطه الغرب بالمؤسسات بدل الفعالية؛ وكذا مفهوم «الإرهاب» الذي يسعى من خلاله إلى تكريس تجريم أي عمل عنيف ولو كان في إطار المقاومة.[4]

والعولمة وإن كانت لم تكتمل معالمها بعد لكونها مرشّحة لمزيد من التطور؛ فإنها تحيل إلى مجموعة من التحولات المرتبطة بالطفرة العلمية والتكنولوجية؛ وبتنامي عدد من الأولويات في الخطاب الدولي؛ وهيمنة اقتصاد السوق، وغزو الأسواق والتكتلات الكبرى، وسيادة نمط الاقتصاد الرأسمالي؛ وتنامي

من فعاليات مشروع التطوير الشامل لرياض الأطفال في القدس.

أدوار فاعلين دوليين جدد من منظمات حقوقية وشركات كبرى وإعلام ومجتمع مدني ورأي عام.[5]

إن رياح العولمة ترتبط بمجموعة من المؤشرات والمرتكزات؛ فقد تنامى الاهتمام بقضايا دولية جديدة بصورة ملفتة من قبيل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقضايا البيئة، ومكافحة «الإرهاب» ... كما تزايدت وتيرة انتقال الأشخاص والأفكار والمعلومات بصورة سريعة ومنفلتة أحياناً؛ وأضحى من الصعب التمييز بين ما هو محلي وما هو دولي في كثير من المجالات والميادين؛ بعدما أصبح مفهوم السيادة أكثر مرونة؛ وتراجع دور الحدود السياسية والجغرافية في تحصين الدول والمجتمعات بفعل تطور وسائل الاتصال الحديثة وتزايد أدوار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مختلف المجالات.

كما تزايد دور الشركات الكبرى في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الراهن الذي يعكس هيمنة النمط الرأسمالي والقوى الدولية الكبرى.

وإذا كانت تداعيات العولمة تبدو طبيعية وواضحة على مستوى تراجع أدوار الدولة وموقعها؛ وتنامي خطابات الإصلاح السياسي؛ وتطور وسائل الاتصال الحديثة؛ وتشابك العلاقات الدولية، وتعقد القضايا والأزمات ... فإنها تكتسي خطورة والتباساً أكبر في جوانبها الاجتماعية والثقافية التي تعدّ آلية فعّالة لدعم مشاريع الهيمنة والسيطرة والانتشار ... للنموذج الغربي.

لقد تجاوزت تأثيرات العولمة المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري إلى الجوانب الثقافية والتربوية ... بالترويج لثقافة معينة ونشر الأحادية في الاستهلاك والتفكير والإنتاج.

وقد لعبت تقنيات الاتصال الحديثة من فضائيات وشبكة الإنترنت دوراً مهمّاً في هذا الشأن؛ من خلال تسويق ثقافة أحادية؛ وتربية «معولمة» بصورة مثيرة وفي قالب يطبعه الانبهار؛ سواء عبر الفن والثقافة، أو الإشهار والأفلام والمسلسلات التي تخترق كل البيوت في مناطق مختلفة من العالم.

وإذا استحضرنا حجم الإمكانيات التقنية والإعلامية التي يمتلكها الغرب والقوى الدولية الكبرى؛ فإن هذه الآليات التي تسوّق على أنها بريئة وإنسانية وديمقراطية؛ تنطوي على خطورة من حيث مخرجاتها وتأثيرها على ثقافة الطفل وسلوكه ... وتكييفه مع أهدافها وإستراتيجيتها المرتبطة بالهيمنة.

فالعولمة بأدواتها وأهدافها تنحو إلى تنميط السلوكات والأفكار والقيم وأساليب الاستهلاك ... بين مختلف الشعوب؛ وهو ما يسهم في خلق جيل مستلب ومضطرب؛ دون هوية ومتناقض في سلوكه ومبادئه.

إن الهامش المتاح للقنوات التقليدية المرتبطة بالتربية والتعليم؛ أصبح يضيق بفعل التحولات الدولية الأخيرة؛ وبروز قنوات أخرى عابرة للحدود؛ تروّج لقيم اجتماعية ولثقافة «معولمة» من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمتطورة.[6]

لقد تطورت تكنولوجيا الاتصال الحديثة بصورة مذهلة، وأتاحت إمكانية تداول المعلومات والأفكار وتدفّقها دون رقيب أحياناً؛ ووفّرت قنوات جديدة للتنشئة والتربية بصورة مذهلة؛ أضحت معها الوسائل التقليدية في هذا الشأن متجاوزة من حيث الفعالية والتأثير.

فالإعلام، وبخاصة المرئي منه؛ وشبكة الإنترنت وما تزخران به من إمكانيات تواصلية هائلة من حيث لغتها وحمولتها وصورها وأبعادها النفسية، توظّف الكتابة والصوت والصّورة ومقاطع الفيديو ... كوسائل في تسويق وترويج ثقافة العولمة؛ تؤثّر بشكل فعال على العقل والوجدان عبر مخرجاتها المغرية وبقالبها الجذاب.

إن هذه المعطيات تفرض طرح أسئلة ملحّة وقلقة بشأن موقع ومستقبل التنشئة من كل هذه التحولات التي تسائل في بعض جوانبها القنوات التقليدية من أسرة ومدرسة ... في محيط دولي متغير وأمام قنوات متطورة و»معولمة» تحمل قدراً من الالتباس والتناقض في مخرجاتها.

إن هناك واقعاً تربوياً جديداً بات يتشكّل في السنوات الأخيرة؛ بحيث أصبح النشء يجد نفسه أمام تنشئة تقودها القنوات التقليدية داخل مجتمعه من جهة؛ ومخرجات تربوية تباشرها قنوات «معولمة» أخرى بصورة موازية تصل حدّ التناقض والتصادم مع الأولى من جهة أخرى.

وفي هذا السياق أيضاً؛ شهدت اللغة العربية خلال السنوات

الأخيرة تهميشاً ملحوظاً في أوساط النشء العربي الصاعد؛ الذي أضحى ميّالاً إلى استعمال لغات أجنبية أخرى.

ويزداد الأمر خطورة؛ إذا استحضرنا كون اللغة وعلاوة عن كونها تحيل إلى معارف ومعطيات فكرية وتاريخية وعلمية؛ فهي تنطوي أيضاً على حمولة من القيم الحضارية والدينية والثقافية التي تتحكّم في تحديد شخصية الطفل.

لقد أدت هذه المعطيات إلى طرح إشكالات عدة في علاقتها بمدى قدرة النشء العربي والمسلم على التكيف مع هذه المستجدات في ظل هشاشة البنية التربوية والتعليمية.

إن الفئة الأكثر عرضة لتأثيرات ومخاطر العولمة هي فئة الأطفال؛ وبخاصة أن ترسبات الطفولة ومعالمها التربوية والثقافية والروحية هي التي تحدّد شخصية الفرد ومبادئه في المستقبل.

إن هذه التحديات تسائل دور الأسرة ودور المدرسة وغيرها من القنوات التقليدية على مستوى التنشئة الاجتماعية؛ ذلك أنها إذا لم تتدخل بفعالية وفي الوقت المناسب؛ فإن مخاطر كبيرة تواجه تربية الطفل؛ بما قد يخلّف جيلاً مهزوز الشخصية والهوية.

إن وجود الأفراد داخل مختلف هذه القنوات؛ يمكنهم من إشباع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية؛ ويمنحهم الطمأنينة والقوة والشعور بالأمان في المجتمع؛ كما يسمح لهم بتصريف طاقاتهم الشخصية بصورة سليمة تتيح لهم إبراز مواهبهم وتأكيد إمكانياتهم في مختلف المجالات والميادين.

ومن هذا المنطلق؛ يفترض في هذه القنوات أن تعمل مجتمعة وبدرجات مختلفة وفي حدود من الانسجام، على إكساب الأفراد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية ....بما يسمح ببلورة تنشئة سليمة وبناءة.

■ ثانياً. واقع التنشئة في المنطقة العربية

باستحضار واقع قنوات التنشئة في مختلف الأقطار العربية؛ يبدو من أوّل وهلة وجود مجموعة من الاختلالات التي تعتور وظائفها ومناهجها ومخرجاتها.

فإذا كان التعليم يعتبر أحد أهم المداخل الرئيسية لبلورة تنمية حقيقيّة محورها الإنسان؛ وبوابة لإعمال تنشئة اجتماعية بناءة؛ فإن عدداً من التقارير تشير إلى المأزق الذي تعرفه منظومة التعليم في عدد من الأقطار العربية؛[7] من حيث عدم مسايرتها للتطورات العلمية؛ وعدم انفتاحها على محيطها الاجتماعي؛ إضافة إلى اعتمادها مناهج وطرق تعليمية جامدة ومتجاوزة؛ ترتكز في غالبيتها على الحفظ والتلقين والشحن؛ عوض الفهم والمناقشة والإبداع والتحفيز على طرح السؤال؛ وفي ظل نظم تعليمية وتربوية عقيمة؛ أغلبها ينحو للماضي أكثر منه إلى الحاضر والمستقبل؛ ويكرس التقليد والتبعية بدل الاجتهاد والإبداع.

ويشير البعض[8] إلى أن غياب الفلسفة التربوية باعتبارها محدداً لأسلوب العملية التربوية؛ يؤدي إلى تناقض في بثّ الرسائل إلى المتعلمين ... ويضيف أن الخطاب الصادر عن المؤسسة التربوية في البلاد العربية ينمّي الاغتراب لدى المتعلمين، ولاسيما الاغتراب عن المجتمع ...، كما ينمّي الإحساس بالقهر بشكل غير مباشر؛ فهو –كما يرى– «خطاب متناقض في طروحاته.

وهو ما يفسّر كون شهادات العديد من خريجي المعاهد والجامعات العربية لا تعكس المستوى العلمي الحقيقي لحامليها؛ الأمر الذي يجعلهم عرضة للبطالة.

كما أن الاعتمادات المالية المرصودة لقطاعي التربية والتعليم في المنطقة؛ تظل هزيلة بالمقارنة مع عدد من الدول المتقدمة التي تنبهت لأهمية الاستثمار في هذا المجال الحيوي.[9]

ويوضح تزايد انتشار نسب العنف في مختلف المؤسسات التعليمية العربية (مدارس، ثانويات؛ جامعات ...) مدى الخلل الذي يعتور هذه المؤسسات على مستوى وظيفتها المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية.

إن تقصير عدد من الدول العربية في تطوير هذا القطاع الحيوي؛ كان حتى وقت قريب مقصوداً؛ أملته حسابات سياسية تحكّمية ضيقة؛ تأكد فيما بعد إفلاسها وخطورتها على الدولة والمجتمع.

ولعل هذا ما يفرض تكثيف الجهود من أجل بلورة سياسة تعليمية عقلانية ومنتجة وخلاقة؛ تنبني على رؤية إستراتيجية

متفاعلة مع الواقع المحلي ومع تحديات المحيط؛ وقادرة على إعداد جيل قادر على الابتكار والمبادرة.

أما وسائل الإعلام التي استفادت من أجواء الانفتاح الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة؛ وعلى الرغم من الجرأة التي قاربت بها عدداً من القضايا والملفات الاجتماعية والسياسية ...، فقد أسهمت ببعض برامجها في ترسيخ ثقافة مبتذلة وعنيفة ومتناقضة أحياناً ... كما تبين في كثير من الأحيان أنها لم تنفتح بالشكل المطلوب والمفترض على قضايا المجتمع الحقيقية؛ ما دفع بمختلف الفئات الاجتماعية إلى اللجوء إلى قنوات أجنبية أو موازية بديلة.

إن استحضار العناصر التربوية والتعليمية –التي تعد التنشئة الاجتماعية إحدى ركائزها– في هذا الشأن؛ يعد أمراً حيوياً؛ لارتباطه ببناء شخصية الفرد وتربيته على الحوار والاختلاف واحترام حقوق الآخرين.

وهذه المعطيات مجتمعة؛ تفرض على جلّ القنوات المعنية بالتربية والتعليم؛ أن تتحمل مسؤولياتها في تطوير وتأهيل أدائها باتجاه بلورة وظائفه بصورة بناءة وسليمة؛ كفيلة بتحصين النشء من كل انحراف وعنف وتطرّف تحت أي إكراه اجتماعي أو اقتصادي.

والتأهيل المفترض لهذه القنوات؛ هو ذاتي يرتبط ببلورة مبادرات وجهود ميدانية؛ وآخر موضوعي؛ يفرض توفير الشروط القانونية والموضوعية اللازمة لعملها.

فالشعور الوطني شعور متعلّم ومكتسب ولا يتأتّى بالصدفة أو بطريقة عفوية؛ وإنما لا بدّ له من جهد مدروس ومخطط لتوعيته باستمرار وتنميته وإثارة جذوته.[10]

من فعاليات مساق إحياء الدمى.

والاهتمام بأمور التربية والتعليم يظل استثماراً ناجحاً ورهاناً موفّقاً بالنظر إلى ارتباطه بالعنصر البشري الذي يعتبر أساس كل تنمية وتطور حقيقيّين.

وتظلّ هذه المهمة معقدة وصعبة المنال؛ طالما لم تتجنّد لها مختلف القنوات المعنية بحزم وإرادة ... إن التنشئة المطلوبة في وقتنا الحالي يفترض أن تكون قادرة على صقل سلوك الفرد؛ وترسيخ قيم المواطنة والحرية لديه ... وهي عملية يفترض أن تتم وفقاً لمناهج وأساليب واعية بعيدة عن الارتجال والعشوائية؛ وتقوم على التعلّم وبناء مواطن منفتح مستقل في قراراته؛ واثق في نفسه وقدراته ... ومندمج في المجتمع في إطار من الضوابط والقيم والمعايير.

وفي هذا الصدد؛ يشير أحد الباحثين إلى أن التربية قفزت فجأة إلى مصاف رأس المال في العملية الإنتاجية، وصارت تعامل على أنها –أو يجب أن تكون– جزءاً من الإنفاق العام أو الإنفاق المجزوء في الإنتاج،[11] ويضيف أن تطوير التربية يجب أن يقود إلى تحسّن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للناس وغرس المواقف العقلانية من الحياة والعمل فيهم.[12]

إن غياب أو تغييب مختلف القنوات المعنية بالتنشئة عن ملامسة القضايا المجتمعية العميقة التي تندرج ضمن اهتماماتها المفترضة؛ واقتران ذلك بإكراهات اجتماعية مختلفة؛ من شأنه أن يحدث فراغاً؛ قد يفتح الباب على مصراعيه أمام حدوث انحرافات خطيرة في سلوك النشء الصاعد.

ويرى أحد الباحثين أن «التربية في المجتمعات العربية مدعوّة إلى إحداث تغييرات جذرية في بيئتها، وفي مضمونها الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي من أجل التهيؤ والاستعداد لاحتمالات المستقبل ومفاجآته التي لا حصر لها، والتي لم يعد من الممكن مواجهتها بالأساليب التقليدية التي لم يعد لها مكان في عالم يتغير باستمرار وتسارع كبير».[13]

ثالثاً. نحو تنشئة سليمة وبنّاءة في عالم يتغيّر

إن التنشئة الاجتماعية المطلوبة هي تلك التي تدعم تكوين شخصية الفرد وتحصّنه ضد أي فكر هدّام أو جارف قد يهدد هوّيته أو يجعله مستلباً؛ وتسمح له بالتفاعل الإيجابي مع محيطه المجتمعي المتغير ... بعيداً عن أي هيمنة أو تنميط.

فالانفتاح على المحيط بحضاراته وثقافاته المختلفة وإن كان ضرورة تفرضها طبيعة الإنسان وميله نحو التواصل والتعارف؛ فهو يتطلب من جهة أولى استعداداً بالعلم والمعرفة والتربية البناءة؛ كما أنه لا ينبغي أن يتم على حساب التشبّث بقيم الحضارة العربية والإسلامية من جهة ثانية.

إن حجم الآليات والإمكانيات التي تشتغل بها العولمة تبرز أن مواجهة تحدياتها لا تخلو من صعوبات؛ إذ أن تداعياتها ستجتاح كل من ليس له القدرة أو الإمكانيات الذاتية والموضوعية اللازمتان للمواجهة أو ركوب غمار المنافسة الندّية.

إن مواجهة هذه التحديات؛ تبدأ من ترسيخ تربية بناءة تسمح بتحصين الطفل ضد كل ما يمكن أن يسهم في استلاب شخصيته وهويته؛ وهذا لن يتأتى إلا من خلال توافر منظومة تربوية واعية وتعليم بنّاء؛[14] قادرين على إعداد جيل متعلّم يتفاعل بشكل إيجابي مع محيطه؛ ويؤمن بالاختلاف والتعدد والعقل والنقد؛ وقادر على طرح الأسئلة في مختلف تجلياتها وأبعادها.

وهي مهمة تتطلب إعمال إصلاحات تطال الآليات والوسائل؛ من خلال الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة في مجال التواصل والتعليم ... ومن خلال المخرجات والبرامج المنفتحة على الثقافة العالمية البنّاءة بكل مكوناتها العلمية والفكرية والتقنية ... بما يخلق نوعاً من التوازن بين متطلبات الخصوصية التي تعكسها الهوية العربية الإسلامية من جهة؛ وضرورة الانفتاح على كل ما هو إنساني ومفيد ... بالشكل الذي يسمح ببناء مواطن منفتح على قضايا مجتمعه ومستعد لخدمتها.

إن دعم التعليم وجعله في مستوى تحديات المرحلة؛ يفرض سنّ مجموعة من التشريعات واتّخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي تعزّز المنظومة التعليمية والتربوية وتسمح بتطويرها من حيث جودة المناهج والبرامج والمضامين والوسائل والأهداف والإستراتيجيات.

ومعلوم أن التربية والتعليم البناءين يفترضان وضع رؤية إستراتيجية وأهداف رئيسية لها بعيداً عن الارتجال والعشوائية.

فالمحتوى التعليمي ينبغي أن يستحضر الجوانب العقلية والجسدية والسلوكية والوجدانية والسلوكية للطفل؛ وأن يكون مستمداً من المقومات الحضارية والثقافية للمجتمع وخصوصياته ومقوماته، ومواكباً متطوراً ودقيقا؛ وينطوي على رؤية علمية وإستراتيجية؛ ومنفتحاً على التكنولوجيا الحديثة وعلى التجارب والعلوم الإنسانية المختلفة والبناءة؛ ويعكس التحولات القائمة في المجتمع في شتى مظاهرها ... وقادراً على تنمية الفكر، وترسيخ المنافسة الشريفة بين الطلاب؛ وصقل المهارات والمواهب الصاعدة.

أما المنهجية التعليمية والتربوية فينبغي أن تعتمد على وسائل وتقنيات فعالة ومتطورة تساير متطلبات العصر؛ وتسهم في دعم تنمية مهارات الطفل وتثري قدراته العلمية والمعرفية وتسلّحه بمقومات المنهج العلمي في التحليل والمقاربات؛ بالشكل الذي يحفّزه على التأمل وطرح الأسئلة والاجتهاد والإبداع والابتكار والتحلّي بروح العمل الجماعي والتفاعل الإيجابي والبنّاء مع محيطه الاجتماعي؛ كما تفرض أيضاً توفير طاقم تعليمي متدرّب ومتمكن ومنفتح على تطلعات المرحلة وتحدياتها وعلى تقنيات الاتصال الحديثة من حواسيب، وبرامج، وشبكة الإنترنت. ذلك أن المدرّس هو «الشخص الذي يخطط ويرشد، ويقيّم عملية التعلم، ويعتبر هذا الدور جوهرياً في مجال العملية التعليمية ...».[15]

ويشير أحد الباحثين في هذا السياق؛ إلى أن هناك حاجة إلى معايير أعلى وجوهر أكاديمي متين لكل الطلاب؛ إذ يجب أن يكون الجميع معدّين للعمل والتّعلم طوال حياتهم؛ لأن التّعلم سيكون سمة مهمة لكل الأعمال. ويضيف أن هناك حاجة أيضاً إلى تدريس أكثر جاذبية وأكثر إيجابية؛ تتيح «الفرص أمام الطلاب لتوسيع معرفتهم واستخدامها، وعدم الوقوف عند اجترار الحقائق».[16]

إن إعطاء الاهتمام الكافي للّغة العربية واعتمادها في مختلف المجالات الإدارية والتقنية والعلمية؛ بما يجعلها لغة مواكبة للتحولات المجتمعية في بعدها المحلي والدولي ومسايرة للعصر وتحدياته العلمية والتقنية الحديثة؛ هو مدخل ناجع لتحصين هوية الطّفل.

كما تطرح أيضاً أهمية دعم الدراسات والأبحاث والمؤلفات التي تعنى بقضايا الطفولة كسبيل للوقوف على مشاكل الطفل وحاجياته التربوية والصحية والنفسية والتعليمية ... إضافة إلى ضرورة تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية والإسلامية من جهة، وعدد من الدول الرائدة في هذا الشأن من جهة أخرى.

ولا تخفى أيضاً أهمية إصدار كتب ومجلات ذات حمولة تربوية وثقافية بنّاءة؛ بلغة عربية مواكبة ومنفتحة ومبسّطة؛ وتشجيع ترجمة الكتب والمؤلفات الدولية المتميزة في هذا الإطار؛ وإغناء المكتبات بها.

وتبدو أهمية انخراط الإعلام في هذا الشأن؛ من خلال إعداد وتقديم برامج تلفزية وإذاعية تنطوي على حمولة تربوية وتعليمية تستحضر هذه الأهداف والمقومات الكبرى؛ كما لا تخفى الأهمية المحورية للأسرة في هذا الصّدد أيضاً.

إن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتّى بصورة فاعلة ما لم تنخرط مختلف القنوات الأخرى في ترسيخها؛ والتنسيق بينها في

من فعاليات مشروع التطوير الشامل لرياض الأطفال في القدس.

إطار إستراتيجية واضحة الأهداف في إطار مبادئ ومقومات عامة تحكمها.

خاتمة

إن الرهان على التنشئة الاجتماعية هو رهان رابح لدورها في تغيير المجتمعات عبر بناء شخصية الفرد وتحصينها. وهو رهان تواجهه مجموعة من التحديات التي أفرزتها رياح العولمة؛ الأمر الذي يضع مختلف القنوات المرتبطة بهذه المهمة الحيوية داخل المجتمع أمام محكّ حقيقي؛ يفرض تطوير الأداء ودعم الآليات والوسائل والإستراتيجيات في إطار من التنسيق والتكامل؛ في زمن يفرض التنافس والتفاعل والتواصل والاعتماد المتبادل.

إن مواجهة تحديات العولمة في جوانبها الثقافية والتربوية لا يتم من خلال الانطواء على الذات والانعزال والتمسك بقيم الخصوصية بصورة مبالغ فيها؛ بقدر ما يتطلب الانفتاح الحذر؛ مع إعداد جيل محصّن مؤمن بقيمه وثقافته ومستعد للتفاعل الإيجابي مع تطورات العصر بثقة عالية ودون مركب نقص.

أستاذ الحياة السياسية والعلاقات الدولية
بجامعة القاضي عياض– المغرب

الهوامش:

[1] د. السيد عليوة، منى محمود. «المشاركة السياسية»؛ موسوعة الشباب السياسية؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية؛ مصر؛ الموقع الإلكتروني للمركز:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN9.HTM

[2] عبد الله الرشدات ونعيم جعنيني. المدخل إلى التربية والتعليم، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1994، ص: 182 و183.

[3] إدريس لكريني. "مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف"؛ **مجلة المنال**؛ الإمارات العربية المتحدة؛ تشرين الأول 2012؛ على الرابط الإلكتروني:
http://www.almanalmagazine.com/article.aspx?id=328

[4] إدريس لكريني. "الإسلام والغرب: بين نظرية الصدام وواقع الفهم الملتبس"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 293 بتاريخ 7–2003؛ ص: 150 – 151.

[5] لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ يراجع إدريس لكريني. "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، في: **العولمة والنظام الدولي الجديد**؛ (كتاب جماعي: سمير أمين وزياد حافظ، وإدريس لكريني ... وآخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ سلسلة كتب المستقبل العربي (38) الطبعة الأولى؛ كانون الأول 2004؛ ص: 57 وما بعدها.

[6] إدريس لكريني. "ظاهرة "الإرهاب" وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب"؛ **مجلة الحكمة**؛ العدد الثاني؛ تشرين الثاني 2009؛ الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع؛ ص: 32.

[7] انظر في هذا الشأن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003؛ نحو إقامة مجتمع المعرفة؛ عمان – الأردن: المطبعة الوطنية، 2003.

[8] محمود شمال حسن. "الخطاب التربوي العربي وإشكالية تشكيل السلوك"؛ **مجلة شؤون عربية**؛ القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ العدد 115؛ خريف 2003؛ ص: 120 – 123.

[9] إدريس لكريني. "البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية"، الموقع الإلكتروني لمركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام؛ السعودية (ضمن قضية الشهر– حزيران 2009):
http://www.asbar.com

[10] د.عبد الرحمن محمد العيسوي. **سيكولوجية الإرهابي**؛ لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية؛ الطبعة الأولى 2005؛ ص: 47.

[11] محمد جواد رضا. **العرب والتربية والحضارة: الاختيار الصعب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1993؛ ص: 245.

[12] المرجع السابق؛ ص: 274.

[13] عبد الفتاح الرشدان. "دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في الوطن العربي"؛ **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ العدد 115؛ خريف 2003؛ ص: 99.

[14] لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ يراجع؛ إدريس لكريني. "التربية والتعليم في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل"؛ **مجلة رؤى تربوية**؛ العدد الثالث والثلاثون؛ رام الله – فلسطين: مركز القطان للبحث والتطوير التربوي؛ كانون الأول/ديسمبر 2010.

[15] خولة فاضل الزبيدي. **أساليب التعليم والتعلم الحديثة**؛ السعودية: مركز البحوث؛ الإدارة العامة للطباعة والنشر.معهد الإدارة العامة؛ –2003 1424هـ؛ ص: 22.

[16] لين أولسون. **ثورة في التعليم؛ من المدرسة إلى العمل**؛ ترجمة: د. شكري عبد المنعم مجاهد؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة العربية الأولى 2000؛ ص: 37.